التوظيف الأممي للزلزال لصالح النظام السوري

أحمد محمد الخالد

المركز السوري سيرز

23 شباط 2023

مقدمة:

لم ولن يفقد الشعب السوري اليقين بقدرته على التغيير الجذري مهما كانت الظروف ولو بقي وحيدا ولا ظهير ولا نصير له، وذلك بالوعي والإرادة والعمل الدؤوب مع الصبر والتحمل وطول النفس.

تجمع السوريين الضخم في الشمال السوري والجنوب التركي (منطقة الزلزال)، يعود للدعم الإقليمي والدولي لعصابة أسد في التغيير الديموغرافي والتغطية السافرة من عصابات الأمم المتحدة، ودماء السوريين التي اريقت وملايين المهجرين والمشردين والمعاقين في رقبة من أوقف سقوط عصابة أسد وأمدها بكل شيء حتى تستمر.

إن الاضرار الكبيرة في سوريا والتي حصلت بسبب الزلزال الذي ضرب تركيا كان لها نصيب وافر من خلال الأبنية الآيلة للسقوط، والتي نجمت عن قصف عصابات الأسد وميليشيات إيران المجوسية الإرهابية، ومافيا روسيا القيصرية، لمدة زادت عن عقد من الزمن، وهذا ما يبين حجم الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، بالرغم من ان مركز الزلزال هو تركيا وليس سوريا.

لقد خذلت الأمم المتحدة الشعب السوري لأكثر من عقد من الزمن من خلال استمرار اعترافها بعصابة أسد المجرم قانونيا، ولن تقوم بواجبها تجاه الشعب السوري المصاب بحادث مؤقت (الزلزال)؛ فمنذ سنوات والسوريين يصرخون أنقذونا، ولا مجيب واليوم من تحت الأنقاض يتكرر المشهد.

إن إجرام بشار وعصاباته هدم أكثر من مليون بيت وأضر ضررا كبيراً بمثل هذا الرقم أيضا، يضاف لذلك تدمير أعداد كبيرة من المشافي والمدارس والجامعات والأسواق ودور العبادة والمتاحف وحتى المقابر...، وما بقي من سورية آيل للسقوط باستمرار عصابة أسد وملحقاته على سدة الحكم في سوريا.

كما يجب الانتباه الى أن بعض الشخصيات والمنظمات ستحاول توثيق بيانات مزورة حول الدمار الذي نتج عن الزلزال مقابل تعويض مادي، والخلط بين الدمار

الذي نتج عن استهداف عصابات أسد وملحقاته وبين اضرار زلزال تركيا، وهذه بحد ذاتها جريمة تخدم مجرمي الحرب أمثال الاسد.

الثورة السورية ليست صراع على المساعدات ولا يمكن تقزيمها بالملف الإغاثي؛ فالمشكلة الرئيسية والكارثة المستدامة في سورية هي استمرار عصابة أسد في الحكم...؛ وبالتالي إن كانت المساعدات على حساب حق الناس في الحرية والكرامة والتغيير فهي مقتل لنا لأنها منحة ومساعدة لمجرم الحرب بشار وإعادة إعمار لسلطته القاتلة، فهل سيتم الخلط عمداً بين إعادة الإعمار للأضرار الناتجة عن إجرام بشار وعصابته، وبين إعادة الإعمار الناتجة عن الزلزال؟

فإعادة الإعمار قبل إسقاط النظام تحقق للعصابة المفترسة مكاسب سياسية واقتصادية و ...، وهي تهديم لمستقبل الشعب السوري؛ لأنها إعمار لسلطة الاستبداد والانتقام.

تعاريف:

القدرة على مواجهة الكوارث: قدرة منظومة أو تجمع عمراني أو مجتمع معرض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار وامتصاصها واستيعابها والتعافي منها في الوقت المناسب وبالأسلوب الفعال.

الخطر: حدث أو ظاهرة مادية أو نشاط بشري يمكن أن يكون مضراً وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى الإصابة بجروح، أو إلحاق الضرر بالممتلكات، ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثل تهديدات مستقبلية.

قابلية التضرر(الضعف): الظروف الناتجة عن العوامل أو العمليات التي تزيد من إمكانية تعرض مجتمع ما لأثر المخاطر.

لقد ضرب الزلزال المدمر (بقوة 7.8 درجات على مقياس ريختر) جنوب تركيا وشمال سورية، في صباح السادس من شباط 2023 مخلفا وراءه الموت والدمار ونتج كارثة عجزت عن تفادي آثارها دولة بحجم تركيا فلقد دمر العديد من الأحياء في تركيا وسورية، وأخرج بقية المنازل عن قابلية السكن.

ولقد مرت الساعات على السوريين كأيام والأيام كأسابيع، وتراجعت فرص وصول فرق الإنقاذ إلى السوريين في الشمال بالوقت المناسب علما أنه يجب الإسراع وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وخاصة أن أغلب الضحايا في المناطق السورية من النازحين داخليا الذين تم حصارهم ونقلهم قسريا من معظم المحافظات السورية وتحت إشراف من الأمم المتحدة ويعيشون في مبان غير آمنة، وغير مؤهلة

لمواجهة الكوارث الطبيعية المحتملة كما أن هذه المناطق تعرضت لاستهداف الطيران والقذائف من قبل عصابة أسد ومافيا روسيا وميليشيا إيران، حيث تتعرى المساعدات الإنسانية عندما تلبس الزي السياسي، ولم نشاهد عمل جدي مسؤول من قبل الجهات الدولية المسؤولة، وكذلك بالنسبة للمنتدى الإقليمي العربي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، الذي يؤكد على التعاون المشترك، حيث كانت نتيجة الزلزال وتقصير الجهات المسؤولة الموثقة حوالي خمس آلاف وفاة وما يقارب تسعة آلاف مصاب وقابلة للزيادة وهنالك عدد كبير من يتامى الزلزال وتقصير الجهات المسؤولة، ومعظمهم من المهجرين قسريا من جل المحافظات السورية وحتى من المطرودين قسريا من ريف محافظة إدلب.

تم الاعتماد على الجهد المحلي المجتمعي وكان هو العنصر الظاهر في استجابة السوريين في كل الأماكن، وتم تجاوز انقسامات المناطق من حيث قوى الواقع الخاضعة لها، حيث كانت استجابة الفرق المجتمعية ومؤسسة الدفاع المدني السوري هي العنصر البارز في الكارثة في حين لجأ الأغلبية إلى تسيس هذا الموضوع واقتصر عمله على توجيه رسائل إعلامية سياسية تخدم مشروعه، ولقد لجأت عصابة أسد للابتزاز كالعادة إنسانيا واقتصاديا وسياسيا.

علما أن الضحايا السوريين في تركيا من اللاجئين السوريين، الذين طردتهم العصابة الحاكمة وشردتهم قسريا، فالسلطة في سورية غير شرعية ولا مشروعية وبدلا من أن تقوم بواجبها تجاه الشعب فهي الخطر على الشعب وهي الكارثة.

كما أن أكثر المجموعات تعرضا للخطر هي الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات وكبار السن والمرضى والعجزة.

لم تدخل أي مساعدة للشمال السوري حتى اليوم الرابع من الزلزال، وأولى القوافل الواصلة عبر معبر باب الهوى كانت مرسلة قبل وقوع الزلزال، أي من ضمن المساعدات الإغاثية الدورية؛ وبالتالي كان معبر باب الهوى انساني وسيس أثناء الزلزال أي أصبحت الجهات الأممية المسؤولة تتذرع بحجج واهية في رسالة واضحة لإعادة تصدير عصابة أسد سياسيا وقانونيا.

إن الهدف من إدارة مخاطر الكوارث هو حماية الأشخاص وممتلكاتهم وصحتهم ومصادر رزقهم ووسائلهم الإنتاجية، وكذلك الموارد الثقافية والبيئية، وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث بغرض الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل، والسلطة لدينا هي التهديد الأكبر على ما تم ذكره.

المهجرين قسريا (داخل الحدود) في سورية:

ولابد من التفرقة بين المشردين داخليا وفقا للقانون الدولي الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

ويعتبر النازحون داخليا تحت حماية قوانينهم الوطنية، وفي أوقات النزاع هم محميون بموجب القانون الإنساني الدولي بصفتهم مدنيين، وجرى التوسع في ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة مرات بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الأخص من خلال قرارها 125/53 (1998) لتمكينها من تولي مسؤولية الحالات المتعلقة بالنازحين داخليا، فبإمكانهم الاستفادة من حماية القانون الإنساني بموجب صفتهم المدنية في حالة النزاع، وتدافع عنهم جميع الوكالات والمنظمات الموجودة في مثل هذه الأوضاع، ولا تستطيع الحكومة المعنية رفض وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية للتدخل. أما السوريين الذين تم إجبارهم قسريا على اللجوء لمناطق الشمال السوري من قبل عصابة أسد، وبتسيير وإشراف أممي، وهذا يعتبر تغيير ديموغرافي ويعد جريمة حرب، وإن كان ينظر المجتمع الدولي للسوريين المطرودين قسريا من قبل السلطة كمشردين داخليا، فهذا إجرام بحقهم، حيث من حق الشعب السوري تقرير مصيره، واستعادة السلطة من سالبها وهذا مطلب شرعي للشعب السوري، لأن العصابة الأسدية تخالف الشرعية الدولية والمحلية، وتفتقد للمشروعية وهي مجرمة حرب حيث ارتكبت بحق الشعب السوري جرائم حرب متعددة؛ فالسلطة هي القاتلة والطاردة للشعب السوري والمجرمة بحقه، وبالتالي فهذا لا ينطبق على السوريين الأحرار الذين تم طردهم قسريا لمطالبتهم بحق مشروع ومكفول بالشرعية الدولية والمحلية، وهو نفس سبب اللجوء لخارج الجغرافيا السورية متمثلا بخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية.

لابد من تفعيل المسؤولية عن الحماية وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 حيث أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة بالإجماع: أن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تقع على عاتق كل دولة على حدة، حيث أكدوا أن المجتمع الدولي مستعد في حال العجز البين لدولة ما عن حماية سكانها من الجرائم والانتهاكات الأربعة المحددة هذه، لاتخاذ إجراء جماعي في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة عن طريق مجلس الأمن ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ويجوز للجمعية العامة في

إطار عملية "الاتحاد من أجل السلام " المنصوص عليها في قرارها 377 (د- 5) واعتمدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في قرارها 1/60.

الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث:

يعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع صانعي السياسات والشركاء لتنفيذ إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة بين عامي 2015 و2030 الذي يرسم المسار نحو الحد من المخاطر التي تشكلها الكوارث.

يتناول إطار سنداي أيضا ما يلي: الحاجة إلى إذكاء الفهم بشأن جميع الأبعاد التي تتضمنها مخاطر الكوارث بما فيها التعرض للكوارث، وقابلية التضرر بها، وخصائص الخطر التي تنطوي عليها، تعزيز إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المنظومات الوطنية، المساءلة عن إدارة مخاطر الكوارث، الاستعداد لإعادة البناء على نحو أفضل، تقدير أصحاب المصلحة والأدوار المنوطة بهم، نقل الاستثمارات المتأثرة بالمخاطر لتجنب إيجاد مخاطر جديدة، قدرة المواجهة التي تتوفر في البنية التحتية في مجال الصحة، وأماكن التراث الثقافي، وأماكن العمل، تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية، والسياسات، والبرامج الخاصة بالمانحين والتي تتسم بأنها على دراية بالمخاطر، بما في ذلك الدعم المالي والقروض التي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية العالمية.

وبغية الحد من مخاطر الكوارث، يتعين التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد للتحديات المقبلة بالتركيز على ما يلي:

رصد وتقييم وفهم مخاطر الكوارث وتبادل الاطلاع على تلك المعلومات وعلى كيفية التوصل إليها، وتعزيز الإدارة والتنسيق المتعلقين بمخاطر الكوارث بين كافة المؤسسات والقطاعات المعنية، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستويات الملائمة، والاستثمار في بناء المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والبيئية، وكذلك من خلال التكنولوجيا والبحوث، وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل، ولاستكمال العمل والقدرات على الصعيد الوطني، ينبغي تعزيز التعاون الدولي بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين الدول والمنظمات الدولية.

جامعة الدول العربية:

تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 تماشيا مع إطار عمل هيوغو 2005-2015، من قبل قمة رؤساء الدول العربية الذي عقد ببغداد في 29 آذار 2012؛ لأجل تحقيق مواجهة مشتركة بين الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث.

وخلال المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، انضمت جميع الدول العربية إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030، و لتتماشى الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مع هذا الإطار، تبنى المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة 30 نيسان 2017 الجهود المبذولة لتحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، ليعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المملكة العربية السعودية 2018 الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، بعد أن وافقت عليها آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في اجتماعها المنعقد بتونس في كانون الثاني 2018.

ولقد تم تقديم المساعدات لعصابة أسد من قبل بعض الدول العربية التي تنتظر فرصة لإعادة التطبيع مع هذه العصابة.

وبالنسبة لأخذ موافقة عصابة أسد بخصوص المعابر الإضافية مع تركيا ألا يعتبر ضربة سياسية وقانونية للمعارضة السورية وفيها تجاوز لقرار مجلس الجامعة رقم 7572 بتاريخ 12 تشرين الثاني 2012:

الداعي إلى حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا لتطلعات الشعب السوري، حيث جاء فيه:

8-وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به ممثلا شرعيًا لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، كما يدعو المجلس إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لهذا الكيان الجامع للمعارضة السورية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

يوجد عدة قرارات تدعو لتعزيز التنسيق والتعاون للحد من درجة التعرض لخطر الكوارث من أجل حماية الأشخاص والهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من أثر الكوارث ومنها:

قرار الجمعية العامة بالدورة السادسة والستين 11 ايلول 2012(المستقبل الذي نصبو إليه):

189 - وندعو جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة تراعى فيها أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بسبل منها تعزيز التنسيق والتعاون للحد من درجة التعرض لخطر الكوارث من أجل حماية الأشخاص والهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من أثر الكوارث اتساقا مع إطار عمل هيوغو وأي إطار من أطر الحد من أخطار الكوارث يعتمد بعد عام 2015.

قرار الجمعية العامة بالجلسة العامة 71 في 20 كانون الأول 2013 (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث):

25 - تقر بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من أخطار الكوارث، وبتزايد الطلب على خدمات أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبالحاجة إلى توفير موارد إضافية وثابتة يمكن التنبؤ بها تقدم في الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية الدولية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن ينظر في أفضل السبل المؤدية إلى دعم تنفيذ استراتيجية الحد من الكوارث الطبيعية، آخذا في الاعتبار الدور الهام الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية، وذلك بهدف ضمان موارد كافية لتسيير أعمالها.

مجلس الأمن:

يوجد عدة قرارات لمجلس الأمن تدعو جميع الدول الأعضاء على المساهمة في إطار النداءات الإنسانية والحماية ومنها:

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في الصراع المسلح 1999:

12-ويتعين أن يتمتع الأشخاص الذين يجبرون على ترك وطنهم أو مكان إقامتهم الدائمة بالحماية التي يكفلها القانون الدولي للاجئين، ومع ذلك فإن كثيرا منهم لا يجد هذه الحماية.

قرار مجلس الأمن رقم 2139 لعام 2014:

16-يحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في إطار النداءات الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل تلبية الاحتياجات المتعاظمة للسكان المتضررين من الأزمة، أو زيادة ما تقدمه من دعم لهذا الغرض، على أن تقدم ذلك الدعم بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، وعلى كفالة الوفاء التام بجميع التعهدات، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء، استنادا إلى مبدأ تقاسم الأعباء، على مساندة البلدان المضيفة المجاورة لتمكينها من تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، بطرق منها تقديم الدعم المباشر.

توصيات:

- السعي الجاد للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
- ضرورة تعزيز الإرادة السياسية وتحديد المسؤوليات والأدوار وآليات العمل والإجراءات المؤسسية.
- دعم جهود التصدي للمخاطر بما يتماشى مع متطلبات تنفيذ إطار سنداي وتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة.
- الاستعداد والتصدي للأخطار والكوارث التي هي من صنع البشر أو من فعل الطبيعة.
- تعزيز الشراكة مع الوكالات المتخصصة في مجال التنمية وبناء القدرات الوطنية بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR).
- تفاوت إمكانات الدول وقدراتها في التصدي للتحديات التي تواجهها بسبب الكوارث وتبعاتها فإن تعزيز الشراكات التنموية في إطار التعاون الدولي المتمثل في تبادل التجارب والممارسات الجيدة، ونقل التكنولوجيا، وتزويد الدول النامية بالموارد الكافية لتعزيز جهودها في الحد من مخاطر الكوارث.
- مساعدة السوريين في الحصول على حقهم باسترداد السلطة المسلوبة ومنع المجرمين من الإفلات من العقاب، حيث لابد من محاكمة قضائية عادلة وعدالة تقليدية.
- المساعدات الإنسانية ليست محل تفاوض.
- تحمل الجهات الدولية والإقليمية المسؤولية تجاه الشعب السوري.

الخاتمة:

إن خلط الملف الإنساني بحق الشعب السوري في تقرير مصيره هو محاولة فاشلة للخلط والدمج بين القاتل المجرم والشعب الثائر الذي ضحى بكل ما يملك في سبيل نيل حريته وكرامته، ومحاولة لتضييع معالم الجريمة وطمسها وتبييض سياسي لمجرمي الحرب، وإعادة تأهيل المجرم بشار وعصابته هو جريمة مستدامة وتسهل ارتكاب جرائم جديدة بحق الشعب السوري وإخلال مستدام بالسلم والأمن الدوليين.

وما الفائدة من إغاثة الناس وإنقاذهم وإعادة تأهيل منازلهم في ظل استمرار حكم القاتل الكيماوي الطارد لشعبه.

المراجع:

1. اجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث المنعقد بتونس في كانون الثاني 2018.
2. إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة بين عامي 2015 و2030.
3. إطار عمل هيوغو 2005-2015.
4. بيان رئيس مجلس الامن في جلسة مجلس الأمن 7039 في 2 تشرين الأول 2013.
5. تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في الصراع المسلح 1999.
6. قرار الجمعية العامة بالدورة 66 في 11 ايلول 2012 (المستقبل الذي نصبو إليه).
7. قرار الجمعية العامة بالجلسة العامة 71 في 20 كانون الأول 2013 (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث).
8. قرار مجلس الأمن رقم 2139 لعام 2014.
9. قرار مجلس الجامعة العربية رقم 7572 بتاريخ 12 تشرين الثاني 2012:
10. قمة رؤساء الدول العربية الذي عقد ببغداد في 29 آذار 2012.
11. مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المملكة العربية السعودية 2018.
12. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

المحتويات

التوظيف الأممي للزلزال لصالح النظام السوري 1
مقدمة: 1
تعاريف: 2
المهجرين قسريا (داخل الحدود) في سورية: 4
الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث: 5
جامعة الدول العربية: 6
الجمعية العامة للأمم المتحدة: 6
مجلس الأمن: 7
توصيات: 8
الخاتمة: 8
المراجع: 9
المحتويات 9